PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Alam Al Youm**
DATE:	**7-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**51,000**
TITLE :	**Chamber of Commerce and Federation of Industry bloc created against the Pharmacists' Syndicate**
PAGE:	**11**
ARTICLE TYPE:	**Syndiacte News**
REPORTER:	**Fesal Abdel Atty**

تكتل من «الغرف التجارية» و«اتحاد الصناعات» ضد «الصيادلة»

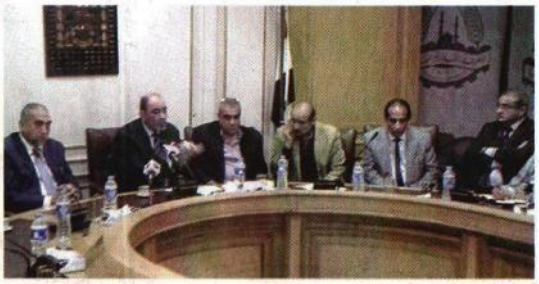

الحمبولي: لسنا ضد وضع إطار قانوني لتنظيم تداول وإنتاج الصناعات الطبية ولكن بشرط

شكري: اجتماع رئيس الوزراء يوضح الموقف وإنشاء شعبة عامة قريبا

على شكري

عبده: المشروع غير دستوري ويؤدي إلى الاحتكار وهيمنة الصيادلة على قطاع الصناعات الطبية

محمد اسماعيل

■ كتب – فيصل عبدالعاطي ■

رفض تجار ومصنعو المستلزمات الطبية بالغرف التجارية واتحاد الصناعات مشروع قانون انشاء هيئة عليا للدواء الذى تقدمت به نقابة الصيادلة وقطاع السياسات الدوائية بوزارة الصحة، مؤكدين أنه يرمى إلى الهيمنة سيسور قطاع الصيدلة على حقوق المستلزمات الطبية. جاء ذلك خلال الاجتماع المشترك الذى نظمته غرفة القاهرة بين شعبتى المستلزمات الطبية بها و الصناعات الطبية غير الدوائية باتحاد الصناعات، معربين عن رفضهم لمشروع هذا القانون الذى اعتبروه شارا للشارع والاقتصاد العام ويستهدف تحقيق مصالح خاصة مشيرين إلى إسيائهم لاستهدافه السيطرة على قطاعهم.

وطالب تجار ومصنعو المستلزمات الطبية بضرورة إنشاء ادارة مركزية بوزارة الصحة تختص بكل شئون المستلزمات الطبية على غرار إدارة السياسات الدوائية على أن تستعين الادارة الجديدة بكوادر فنية متخصصة فى مجال المستلزمات الطبية وليس بخريجى الصيدلة.

وأكد محمد إسماعيل عبده رئيس شعبة المستلزمات الطبية ان مشروع القانون الذى تقدمت به نقابة الصيادلة لا يحقق اى تقدم حقيقى فى ملف الرعاية الصحية كما يدعى معدو المشروع بل على العكس يرسخ لهيمنة الصيادلة على قطاع الرعاية الطبية بالكامل حيث تنص احدى مواد القانون على "احتكار الصيادلة على نسبة 51٪ من راسمال اى شركة تعمل فى مجال إنتاج وتداول المستلزمات الطبية، وهو أمر غير دستورى ويخالف جميع الاعراف والممارسات الدولية، ومطلبا لجميع الوسائل القانونية لإسقاطه، حيث إن المستلزم الطبى هو منتج هندسى يحتاجه الأطباء للقيام بأعمالهم على أكمل وجه وصناعة المستلزمات الطبية بجميع منتجاتها التى تزيد على 8 آلاف منتج لا تدرس فى كليات الصيدلة سواء بمصر او بالخارج وإنما بعضها فى كليات الهندسة والبعض الآخر فى كليات العلوم.

وقال إن نسبة المستلزمات الطبية التى يتم تداولها حاليا من خلال الصيدليات لا تزيد على 1 فى الالف من إجمالى عدد المستلزمات، فى حين تتداول النسبة الاعم منها من خلال محال متخصصة تتبع شركات الانتاج نفسها.

واضاف «عبده» ان ما يدعيه معدو مشروع هيئة الدواء من ان الهدف هو تنظيم سوق التداول والتأكد من عدم تداول اى مستلزمات غير معقمة غير صحيح وهذه مهمة الجهات الرقابية ممثلة فى وزارة الصحة نفسها وليست مهمة نقابة الصيادلة التى فشلت فى حماية سوق الدواء المصرى من الأدوية المغشوشة لدرجة أن الجهات الدولية تقدر حجم تجارة الدواء المغشوشة بالسوق المصرية بنحو 8 مليارات جنيه سنويا وهو ما يعادل نسبة 20٪ من سوق الدواء المقدر قيمته بنحو 40 مليار جنيه سنويا.

وكشف أن محاولة نقابة الصيادلة الاستحواذ على قطاع المستلزمات الطبية ليست الاولى إذ سبقتها محاولتان عامى 2008 و2012، وتصدت لهما شعبة المستلزمات الطبية حيث شرحت للجهات المسئولة تأثير تلك المحاولات السلبى على الامن القومى لمصر والمتمثلة فى سيطرة جماعة معينة على كامل خدمات الرعاية الصحية

وقال رئيس الشعبة إن مستثمرى قطاع المستلزمات الطبية حققوا انجازا يعد الوحيد على مستوى الانشطة الاقتصادية إذ نجحوا فى تثبيت اسعار معظم منتجات المستلزمات الطبية على مدار الـ25 عاما الماضية، بل شهدت أسعار بعضها انخفاضا بنسب تصل لاكثر من 50٪ رغم ارتفاعات سعر صرف الدولار باكثر من 3 مرات خلال تلك الفترة وعلى سبيل المثال سعر سرنجات (الحقن) كانت تباع بسعر 22,55 قرشا عام 1990، والآن بلغ السعر 24 قرشا فقط ومع ذلك تباع بالصيدليات بسعر يتراوح بين 75 قرشا وجنيه، ايضا اثير مادة تحليل نسبة السكر بالدم والذى يكلف لتحليل عينات لالف مريض انخفض من 160 جنيها عام 1990 الى 30 جنيها فقط الآن. لافتا الى ان هذه الانخفاضات السعرية تحققت بفضل زيادة حجم استثمارات القطاع لاكثر من 10 مليارات جنيه بجانب مساهمة مستثمرى القطاع على استخدام التكنولوجيا الحديثة وحصولهم على شهادات المطابقة الاوروبية والدولية وهو امر لم تحصل عليه اى صيدلية فى مصر.

واستنكر إسماعيل محاولات نقابة الصيادلة إنشاء شعب للمتعاملين بالقطاع الصيدلى والطبى بالغرف التجارية للايحاء بموافقة تلك الشعب على مخططات النقابة، فى حين ان شعبة المستلزمات الطبية هى الشعبة الشرعية الوحيدة على مستوى الغرف التجارية المسئولة عن قطاع المستلزمات الطبية حيث تضم فى عضويتها جميع العاملين بالقطاع على مستوى الجمهورية.

وقال على شكرى، نائب رئيس غرفة القاهرة، فى الاجتماع إنه سيتم مخاطبة المسئولين فى هذا الشأن، معربا عن استغرابه من إصرار الصيادلة على ضم قطاع المستلزمات الطبية متسائلا ما العلاقة بين القطاعين ؟

وأكد «شكرى» أنه يرفض تماما فكرة سيطرة قطاع على آخر كما تريد نقابة الصادلة ان تفعل مع قطاع المستلزمات الذى يعتبر قطاع هندسى وله إختصاصاته وتفاصيلة المختلفة تماما.

وتابع أن غرفة القاهرة تتبنى مقترح انشاء شعبة عامة باتحاد الغرف التجارية للعاملين بقطاع المستلزمات الطبية، لإيقاف محاولات الهيمنة على القطاع، لافتا إلى أنه توجد اتصالات لعقد اجتماع مع المهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء، خلال أيام، لمناقشة ملف مشروع قانون الهيئة العليا للدواء وسوف تتقدم الشعبة بمقترحات بديلة لتطوير قطاع المستلزمات الطبية، مشيرا إلى أن الدولة تتفهم تماما وجهة نظر العاملين بقطاع المستلزمات الطبية فيما يخص المشروع ورفضهم استحواذ الصيادلة على أعمالهم.

من جانبه، أكد الدكتور سامى الحمبولى، رئيس شعبة الصناعات الطبية غير الدوائية باتحاد الصناعات تأييد الغرفة لشعبة المستلزمات الطبية فى رفضها لمشروع قانون إنشاء هيئة عليا للدواء، لافتا إلى أن الغرفة والشعبة ليسا ضد تطوير الإطار القانونى المنظم لخدمات الرعاية الصحية أو لتداول وإنتاج المستلزمات الطبية والمستحضرات الدوائية، ولكنها تحظفظم فقط ينسب إلى ضرورة مراعاة هذا الإطار القانونى لما يطبق فى العالم المتقدم من تشريعات ونظم للرقابة والإطار التنظيمى، لافتا إلى أنه مع كامل احترامه للقائمين على قطاع السياسات الدوائية بوزارة الصحة إلا أنهم ليسوا مختصين بالحكم على صناعات المستلزمات الطبية فهم صيادلة لم يدرسوا هذا العلم، ولم يؤهلوا لذلك ولذا يجب الاستعانة بدراسى هذه العلوم والمؤهلين فيها.

وكشف عن تشكيل لجنة مشتركة من خبراء وزارة الصحة العاملين بمجال تصنيع وتصدير المستحضرات الدوائية لوضع مشروع قانون ينظم جميع عمليات تداول وانتاج الصناعات الطبية بفروعها الثلاث الادوية ومستحضرات التجميل والمستلزمات الطبية واستمرت أعمالها على مدى 3 سنوات وانتهت لمشروع متكامل يضم تعريف واضح طبقا للتعريفات العالمية للمستلزم الطبى، مشيرًا إلى إهمال الوزارة هذا المشروع تماما وفوجئنا بتقديم مشروع آخر هو فى حقيقة الامر مجرد فكرة ولا يرقى للمشروع القانونى المتكامل، فعلى سبيل المثال، من بين مواده البالغة 21 مادة لا توجد إلا 3 مواد تتناول تطوير قطاع الرعاية الصحية، ولكن بصورة مبهمة وتفتقر للآليات العملية، كما أن التعريفات الواردة بالمشروع والخاصة بالمستلزمات الطبية سطحية للغاية ولا علاقة لها بالتعريفات العلمية العالمية.

وأكد المشاركون فى الاجتماع أن تصريحات نقيب الصيادلة التى اكد فيها أن مشروع القانون الجديد سيوقع صادرات مصر من الادوية من 500 مليون جنيه حاليا الى 7 مليارات جنيه أنها توقعات غير واقعية ولا تستند الى اى آليات لتنفيذه، خاصة أن نسب نمو صادرات القطاع لم تزداد على 10 او 15٪ خلال الفترات الماضية.

وقالوا إن الصيادلة يتعاملون فى كثير من السلع التى لا علاقة لها بمجال الصيدلة مثل المكملات الغذائية ولعب الأطفال والحلويات والأعشاب وغير ذلك من سلع تتبع محال البقالة والخردوات والتى تصرف الصيادلة عن عملهم الاساسى فى ابتكار مستحضرات دوائية تتناسب مع البيئة المصرية.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET